

EU Non-Proliferation and Disarmament Consortium

Promoting the European network of independent
non-proliferation and disarmament think tanks

مؤتمر الاتحاد الأوروبي الحادي عشر

لمنع انتشار الأسلحة ونزعها

من 14 إلى 15 نوفمبر 2022

تقرير موجز عن المؤتمر

تحرير:

مانويل هيريرا¹

عُقدت الدورة الحادية عشرة من مؤتمر الاتحاد الأوروبي لمنع انتشار الأسلحة ونزعها (EUNPDC) حضورياً وافتراضياً يومي 14 و15 نوفمبر عام 2022، في مركز مؤتمرات بروكسل (SQUARE) في بروكسل (بلجيكا). وقد نظّم هذا المؤتمر المعهد الإيطالي للشؤون الدولية (IAI) نيابة عن شبكة الاتحاد الأوروبي لمراكز البحوث المستقلة المعنية بمنع انتشار الأسلحة ونزعها، وشارك فيه خبراء في مجال منع انتشار الأسلحة ونزعها والحدّ من التسلح وتقييد استعمال الأسلحة التقليدية يعملون لدى مؤسسات عامة وحكومات ومنظمات دولية ومراكز بحوث مستقلة ومنظمات مجتمع مدني. وقد شارك حضورياً في دورة المؤتمر هذه أكثر من 250 خبيراً من أكثر من 50 دولة، من بينها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول المنتسبة إليه ودول أخرى.

ويُعدّ مؤتمر الاتحاد الأوروبي لمنع انتشار الأسلحة ونزعها من أبرز فعاليات شبكة الاتحاد الأوروبي لمراكز البحوث المستقلة المعنية بمنع انتشار الأسلحة ونزعها. وقد أسّس مجلس الاتحاد الأوروبي هذه الشبكة في يوليو 2010 بغرض دعم تنفيذ إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. وتركّز الشبكة أيضاً على تنفيذ إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها، وتضم الشبكة أكثر من 100 كيان بحثي يتولى التنسيق بينها ائتلاف مكوّن من ستة معاهد بحثية، وهي: المؤسسة الفرنسية للبحوث الإستراتيجية (FRS)، والمعهد البريطاني الدولي للدراسات الإستراتيجية (IISS)، والمعهد الإيطالي للشؤون الدولية (IAI)، ومعهد فرانكفورت لبحوث السلام (HSFK - PRIF)، ومعهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام (SIPRI)، ومركز فيينا لمنع انتشار الأسلحة ونزعها (VCDNP).

ومنذ عام 2012، أصبح هذا المؤتمر السنوي أحد المؤتمرات الرئيسية المعنية بمنع انتشار الأسلحة ونزعها على مستوى العالم. ويسهم هذا المؤتمر في تعزيز النقاش الإستراتيجي بشأن تدابير مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل (WMD) ووسائل إطلاقها، والتصدي للتحديات المرتبطة بالأسلحة التقليدية، بما في ذلك الاتجار غير المشروع بها والتكديس المفرط للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (SALW) وذخائرها. وقد تناول المؤتمر في دورته لعام 2022 العديد من الموضوعات بالغة الأهمية لعمل الاتحاد الأوروبي، وخاصةً لعمل الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية (EEAS)، بالإضافة إلى موضوعات أخرى مُلحة متعلقة بالحدّ من التسلح ومنع انتشار الأسلحة ونزعها.

وفي كلمته، رحّب إيتوري جريكو -نائب الرئيس التنفيذي للمعهد (الإيطالي) للشؤون الدولية- بالمشاركين في المؤتمر، وافتتح كلمته بتوضيح المهمة العامة للائتلاف، والتقدّم الذي أحرزه في دعم شبكة واسعة من مراكز البحوث الأوروبية العاملة في مجال منع انتشار الأسلحة ونزعها. وأكد على أنّ الائتلاف قد بذل جهوداً حثيثة لتحسين أنشطته مثل التوسّع في الأنشطة التثقيفية وتنويعها، وإدراج

د. مانويل هيريرا هو باحث في برنامج التعددية والحوكمة العالمية التابع للمعهد الإيطالي للشؤون الدولية (IAI)

تخصصات جديدة في مجالات عمله، وتعزيز إستراتيجيته الخاصة بالانتشار والتواصل مع مختلف الجهات المعنية، وتنفيذ مبادرات جديدة لتعزيز المشاركة الفعالة لجيل الشباب عمومًا؛ والشابات على وجه الخصوص. ثم أشار إلى أنّ دورة المؤتمر لعام 2022 ستركز على الحرب في أوكرانيا، مع تخصيص جلسة عامة من جلسات المؤتمر لمناقشة تداعيات هذه الحرب وآفاقها المرتقبة. وذكر أنّ المؤتمر سيضمّن عقد جلستين عامتين لمناقشة القضايا الدولية ذات الأولوية المتعلقة بمنع انتشار الأسلحة ونزعها. وفي ختام كلمته، أعلن إيتوري أيضًا عن عقد مجموعتين أخريين من الجلسات على نحو متزامن لمناقشة موضوعات محددة كالهجمات السيبرانية، وعسكرة الفضاء الخارجي، والتكنولوجيا الحيوية، وانتشار الصواريخ، والأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل.

وقد افتتح المؤتمر بكلمة ألقّتها بنيدكتا فون سيهرثوس، المدير العام للسياسة الأمنية والدفاعية المشتركة وإدارة الأزمات في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية. وأكدت بنيدكتا في كلمتها على أنّ الأمن الأوروبي قد شهد تغييرًا جذريًا على مدار عام واحد فقط، وأنّه قد حدث تدهور كبير في الحالة الأمنية الدولية بصفة عامة؛ لكن تظل المخاوف من روسيا هي أكثر ما يثير قلق المجتمع الدولي. وأشارت إلى أنّ الحرب العدوانية الروسية ضد أوكرانيا قد أعاققت عمل الاتحاد الأوروبي في معظم مندييات التعاون متعددة الأطراف مثل مؤتمر مراجعة معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية (NPT). وأضافت أنّ الاتحاد الأوروبي سيواصل العمل على معالجة القضايا الملحة المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، وأشارت إلى ضرورة إيجاد حلول للأوضاع المتدهورة في مختلف البيئات الأمنية والإقليمية مثل الشرق الأوسط وشمال شرق آسيا. وفي نهاية كلمتها، أشارت بنيدكتا إلى التحديات المتعلقة بانتشار الأسلحة التقليدية في ظل استمرار الحرب الروسية ضد أوكرانيا. واختتمت كلمتها بالتأكيد على الأهمية البالغة لدور الاتحاد الأوروبي والتزامه في التصدي لهذه التحديات.

وقد تضمّن الجزء المتبقي من أعمال المؤتمر عقد أربع جلسات عامة وست جلسات على نحو متزامن ناقشت مجموعة متنوّعة من القضايا مثل مستقبل الحد من التسلح والأمن الدولي، والتحديات التي تواجه تنفيذ معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، والتهديدات المترتبة للأسلحة البيولوجية، وتهديدات أسلحة الدمار الشامل في منطقة الشرق الأوسط، والأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل، والأمن السيبراني، والتحلي بالسلوك المسؤول في الفضاء الخارجي، وانتشار تكنولوجيا الصواريخ، والحرب الأوكرانية وانتشار الأسلحة، والنقد المُرر في تنفيذ خطة عمل الاتحاد الأوروبي لمنع انتشار الأسلحة ونزعها.

وفي كلمتها، أكّدت مارجولين فان ديلين، المبعوثة الخاصة للدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية لنزع السلاح ومنع انتشاره، على حدوث تغيير كبير ومهم في منظومة الأمن العالمي والأوروبي. وأشارت إلى أنّ الأنظمة الحالية لمنع انتشار الأسلحة ونزعها قد أثبتت فعاليتها على مدار العقود الماضية في منع سباقات التسلح المُزعزعة للاستقرار وخفض تهديدات أسلحة الدمار الشامل، وأنّ حظر أسلحة الدمار الشامل بجميع فئاتها والآليات القوية التي وضعت لمنع انتشارها -على الرغم من القصور الذي شابها- قد منحت المجتمع الدولي شعورًا بالاستقرار. لكنّها ذكرت أنّ الأوضاع قد تغيّرت في الوقت الراهن؛ حيث نشهد تحولًا واضحًا ليس فقط فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل، بل فيما يتعلق بالأسلحة الأخرى أيضًا، كما أنّ معظم الاتفاقات الدولية الكبرى -من الناحية العملية- تواجه تحديات أو انتهاكات. ويُرجع الدبلوماسيون السبب في ذلك إلى "التوترات المتزايدة بين القوى العظمى وتدهور حالة الأمن الدولي"، لكنّ ذلك لا يعدو مجرد طريقة للقول بأنّ بعض الدول على استعداد لنقض نظام الأمن العالمي على أمل إحراز مكاسب نسبية.

وفي كلمتها في المؤتمر، أعربت إيزومي ناكاميتسو، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، عن اتفاقها مع ما ذكره المتحدثون الآخرون من وجود تحوّل واضح ينبئ بحدوث مزيد من الاضطرابات وعدم الاستقرار في المستقبل. وأشارت إلى أنّ العالم يشهد حاليًا مزيدًا من الانقسامات، وأنّ انعدام الثقة قد أصبح يحل محل الحوار، وأنّ العلاقات بين الدول النووية أخذت في التدهور. وذكرت أنّنا بحاجة إلى السعي لتحقيق خمسة أهداف ذات أولوية في ظل هذه الظروف، وهي: أولاً: وضع قواعد عالمية موحدة لمناهضة استخدام أسلحة الدمار الشامل وحيازتها، وثانيًا: بذل المزيد من الجهود للتخلص من جميع الأسلحة الكيميائية الموجودة، وثالثًا: تفعيل أدوات جديدة للتعامل مع التهديدات البيولوجية المترتبة بدرجة كبيرة، ورابعًا: تطوير عمليات تحليل الفضاء السيبراني والخارجي بوصفها مجالات محتملة للنزاع بين الدول، وخامسًا: العمل على الخروج بنتائج إيجابية من مؤتمر الأمم المتحدة لمراجعة برنامج العمل الخاص بالأسلحة الصغيرة والخفيفة. واختتمت كلمتها بأنّه ينبغي التعاون مع مجموعة من الأطراف الفاعلة من أجل مواجهة التحديات القائمة، مضيفة أنّ النهج التكاملي بين الاتحاد الأوروبي ومكتب شؤون نزع السلاح (UNODA) قائم على القناعة والالتزام المتبادلين بالعمل وفق نهج متعدد الأطراف لنزع الأسلحة ومنع انتشارها.

وقد ألقى العديد من المسؤولين رفيعي المستوى كلمات رئيسية في دورة مؤتمر EUNPD لعام 2022، كان من بينهم: ويندين دي سميث، مديرة مركز الحد من التسلح ونزع الأسلحة ومكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل (ACDC) التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)؛ ودييتي تشوبي، مديرة إدارة المعرفة والموارد البشرية في منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (CTBTO)؛ وغوستافو زلافينين، الرئيس المعين للمؤتمر العاشر لمراجعة معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية؛ وجاسيك بيليك،

رئيس ديوان مكتب المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA)؛ ودانيال فيكس، رئيس وحدة دعم تنفيذ معاهدة حظر الأسلحة البيولوجية في مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح (UNODA)؛ وليوناردو بنشيني، الرئيس المعين للمؤتمر التاسع لمراجعة معاهدة حظر الأسلحة البيولوجية (BWC)؛ وستيفن كليمنت، رئيس وفد المنظمات الدولية في فيينا والممثل الدائم للاتحاد الأوروبي لدى كل من المنظمات الدولية في فيينا والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية؛ وبيزا أونال، رئيسة وحدة العلوم والتكنولوجيا والأمن الدولي في مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح (UNODA)؛ وسيرينا فروست، نائبة رئيس سياسة مراقبة الصادرات في أمانة الدولة للشؤون الاقتصادية السويسرية (SECO) ورئيسة اجتماع الخبراء الفنيين لنظام مراقبة تكنولوجيات القذائف (MTCR)؛ وهايكي جيرستراين، رئيسة وحدة عمليات السياسة الخارجية والأمنية المشتركة (CFSP) ومراقبة الانتخابات؛ وستيفان تريسنغ، نائب رئيس قسم نزع الأسلحة ومنع انتشارها ومراقبة صادرات الأسلحة لدى الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية؛ بالإضافة إلى أكاديميين وباحثين ومسؤولين حكوميين بارزين من جميع أنحاء العالم.

وشهدت الجلسة الختامية للمؤتمر مداخلتين من باحثين شابين وهما: إيميلي فو، وهي متدربة في دورة عام 2021 من برنامج إرشاد الشباب في مجال منع انتشار الأسلحة ونزعها (YWNGI)؛ وتيم نيس، وهو باحث في مشروع الحد من التسلح والتكنولوجيا الناشئة في معهد بحوث السلام والسياسات الأمنية في جامعة هامبورغ (IFSH) ومتحدث في ورشة عمل الجيل القادم لعام 2021. وقد أكد كلا الباحثين على ضرورة رفع مستوى الوعي العام بشأن الآثار التدميرية المحتملة للأسلحة النووية، والعمل على إشراك الشباب بهدف دعم الخبرات الجديدة المعنية بالحد من التسلح، في مجالات مثل الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي، وتحقيق قدر أكبر من التنوع بين الأجيال العاملة في هذه المجالات.

وفي الكلمة الختامية للمؤتمر، أكدت سبيليل باور، رئيسة ائتلاف منع انتشار الأسلحة ونزعها التابع للاتحاد الأوروبي، ومديرة قسم دراسات التسلح ونزع الأسلحة التابع لمعهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام (SIPRI) على ضرورة الانفتاح على الأفكار الجديدة والحلول غير التقليدية، والتفكير بطرق مختلفة وإبداعية. وأشارت إلى أن المؤتمر قد حقق -على مدار الخمس سنوات الماضية- توازنًا بين الجنسين على مستوى رؤسائه والمتحدثين والمشاركين فيه. وأضافت أنه كان ينبغي النظر بعين أكثر تفاعلاً عند تقييم التطورات في مجال منع انتشار الأسلحة والحد من التسلح ونزع الأسلحة. لذا، فإن هناك حاجة إلى التحول إلى ذهنية حل المشكلات والتفكير بعمق أكبر في حلول واقعية للتحديات الجديدة. كما تحدثت عن ضرورة تعزيز الثقة بين الأشخاص في تبادل ونشر البيانات والمصادر الأخرى للمعلومات والتحليلات؛ وذلك في ظل شيوع المعلومات المضللة والخاطئة. وفي هذا الصدد، أكدت على أهمية العمل البحثي المستقل والعمل الذي تنجزه شبكة مراكز البحوث المستقلة المعنية بمنع انتشار الأسلحة ونزعها. واختتمت كلمتها بالدعوة إلى بذل جهود مكثفة لزيادة التنوع في التخصصات والنهج في مجال منع انتشار الأسلحة ونزعها.

وقد برهن مؤتمر الاتحاد الأوروبي لمنع انتشار الأسلحة ونزعها مجددًا على أهميته بوصفه أحد أبرز المؤتمرات الدولية المعنية بمناقشة مستقبل الحد من التسلح ومنع انتشار الأسلحة ونزعها. كما ساهم المؤتمر في إعادة التأكيد على التزام الاتحاد الأوروبي القوي بقواعد النظام العالمي، وأظهر تزايد الوعي لدى المسؤولين الحكوميين والأكاديميين وممثلي منظمات المجتمع المدني في دول أخرى بشأن سياسات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بمنع انتشار الأسلحة ونزعها. علاوة على ذلك، كشفت نقاشات المؤتمر عن طرق ووسائل جديدة لتحسين قدرات بعض البلدان ذات الخبرات المحدودة في مواجهة التهديدات الناجمة عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأسلحة الدمار الشامل ووسائل إطلاقها. وأخيرًا، وكما هو الحال في كل عام، فقد مثل المؤتمر فعالية مهمة سلطت الضوء على الدور الذي تؤديه مراكز البحوث الأوروبية المتخصصة في مجال منع انتشار الأسلحة ونزعها، والجهود التي يبذلها ائتلاف الاتحاد الأوروبي لتعزيز عملها والتنسيق بينها.

للاطلاع على مزيد من المعلومات ومشاهدة مقاطع الفيديو الخاصة بالمؤتمر؛ يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني للائتلاف:

www.nonproliferation.eu